

## بيان عام - منظمة العفو الدولية

1 يونيو/حزيران 2023 رقم الوثيقة: MDE 25/6755/2023

# وضع حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة قبيل انعقاد مؤتمر المناخ "كوب 28"

في العام الحالي، تستضيف الإمارات العربية المتحدة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (مؤتمر كوب 28).<sup>1</sup> وحتى يتسنى عقد مؤتمر ناجح يقود البشرية بعيدًا عن مسار أزمة المناخ، فإن ثمة حاجة لتوفير حيزٍ مدني مفتوح لتوجيه الانتقادات وتبادل الآراء. ولا يقتصر ذلك على آراء الدول الأطراف في الاتفاقية، بل يجب أن يتسع ليشمل آراء النشطاء المدافعين عن العدالة المناخية وحقوق الإنسان، سواء أكانوا من المحليين أو الدوليين.

ويعرض هذا التقرير الموجز بواعث قلق منظمة العفو الدولية بشأن سجل الإمارات العربية المتحدة في مجال حقوق الإنسان، ويتضمن توصيات موجهة إلى الحكومة الإماراتية عن الخطوات التي يمكنها اتخاذها لمعالجة الانتهاكات القائمة، وعقد مؤتمر كوب 28 في أجواء تحترم حقوق الإنسان بالنسبة للجميع.

ويتعيّن على الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، إذا ما رغبت في ألا يُلقى السجل الإشكالي للإمارات العربية المتحدة في مجال حقوق الإنسان بظلاله على المؤتمر، أن تحتّ حكومة الإمارات على اتخاذ خطوات قبيل انعقاد مؤتمر كوب 28 من أجل تحقيق تغيّر في وضع حقوق الإنسان. وتدعو منظمة العفو الدولية، كخطوة أولى، إلى الإفراج عن أحمد منصور وغيره من سجناء الرأي.

وقد قال الرئيس الإماراتي المّعين لمؤتمر كوب 28، سلطان الجابر، متحدّثًا عن الإمارات العربية المتحدة بوصفها البلد المضيف: "سنحرص على اتباع نهج شامل يضمن مشاركة أصحاب المصلحة كافة، واحتواءهم من القطاعين الحكومي والخاص"، بما في ذلك "المجتمع المدني"، وإن الحوار البناء يجب أن يكون في صدارة تقدمنا.<sup>3</sup>

وبالرغم من ذلك، فقد أصبحت الإمارات العربية المتحدة منذ عام 2011 حيزًا مغلقًا بالنسبة للمجتمع المدني، بسبب القوانين التي تجرّم المعارضة السلمية من خلال التعبير أو تكوين الجمعيات أو التجمع السلمي، بالإضافة إلى سجن عشرات المعارضين الإماراتيين. كما إن الإمارات العربية المتحدة لديها سجل سيئ في عدة قضايا، من بينها الحق في الخصوصية، وحقوق العمال، وحقوق المرأة، والحقوق الجنسية، فضلًا عن استمرارها في توسيع استخراج الوقود الأحفوري، وضلوعها في انتهاكات جسيمة في النزاع المسلح في اليمن وليبيا.

### رسائل أساسية بشأن حقوق الإنسان

- ينبغي على الإمارات العربية المتحدة والمجتمع الدولي توفير الحماية للحيز المدني في مؤتمر كوب 28 بالنسبة للمشاركين من جميع الجنسيات والآراء.
- ينبغي على الإمارات العربية المتحدة أن تُبرهن على جدّيتها في تسهيل إقامة عقد مؤتمر كوب 28 في حيزٍ مدني حر، بالإفراج عن سجناء الرأي الإماراتيين، وإلغاء القوانين التي تقمع حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع.

<sup>1</sup> مؤتمر الدول الأطراف هو مؤتمر يضم جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ من أجل مراجعة تطبيق الاتفاقية، واتخاذ مزيد من القرارات اللازمة لتعزيز هدف الاتفاقية المتمثل في تجنب التغيّر المناخي الكارثي. للمزيد انظر: <https://unfccc.int/process/bodies/supreme-bodies/conference-of-the-parties-cop> (غير متوفر باللغة العربية)

<sup>2</sup> تتولى رئاسة كل دورة من مؤتمرات المناخ (كوب) الدولة المضيفة للدورة. وترشّح الدولة المضيفة الرئيس المّعين، ثم تنتخبه الدول الأطراف في بداية جلسات المؤتمر.

<sup>3</sup> وكالة أنباء الإمارات-وام، "بتوجيه رئيس الدولة.. منصور بن زايد يصدر قراراً بتكليف الرئيس المّعين لمؤتمر الأطراف (COP28)"، 12 يناير/كانون الثاني 2023، <https://wam.ae/ar/details/1395303118223>

- ينبغي على جميع الدول المشاركة في مؤتمر كوب 28 أن تضغط على الإمارات العربية المتحدة من أجل إجراء تحسينات جوهرية لسجلها في مجال حقوق الإنسان قبيل انعقاد المؤتمر. ويشمل ذلك، باعتباره من الأمور ذات الأولوية، الضغط على الإمارات العربية المتحدة من أجل الإفراج عن جميع سجناء الرأي، وغيرهم من المسجونين بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وذلك كدليل على جدتها في السماح بحيز مدني حر يمكن أن يُعقد فيه كوب 28 على نحو ناجح.
- ينبغي على الإمارات العربية المتحدة وجميع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ أن تتصدى لإسهاماتها في التغيّر المناخي، عن طريق الالتزام بالتخلص السريع والمتكافئ من الوقود الأحفوري، وهو الأمر الضروري لخفض الاحترار العالمي بما يحقق الهدف المتفق عليه دوليًا بألا يتجاوز متوسط الزيادة في حرارة الأرض 1.5 درجة مئوية.

وثمة ترابط وثيق ما بين حقوق الإنسان والعدالة المناخية، ولكي يتسنى لمؤتمر كوب 28 أن تفي بالتزامات الدول الأطراف في مجال حقوق الإنسان، فإن الأمر يتطلب التحرك الآن لضمان أن يُعقد المؤتمر في مناخ شامل يخلو من الخوف.

## الحيز المدني: الاحتجاز التعسفي وسجناء الرأي

في الفترة من عام 2011 إلى عام 2014، أغلقت الإمارات العربية المتحدة من الناحية الفعلية الحيز المحدود الذي كان متاحًا أمام المعارضة في البلاد، بالقبض تعسفيًا على عشرات الإماراتيين، وبينهم عشرات كانوا قد وقّعوا، في مارس/آذار 2011، على عريضة موجهة إلى حكّام البلاد تطالب بالإصلاح الديمقراطي. وأحالت السلطات 94 متهمًا إلى محاكمة جماعية (فيما عُرف باسم قضية "الإمارات 94") أسفرت عن صدور أحكام بالسجن على 69 شخصًا، وحل مجلسي إدارة جمعيتين مهنتين مُرخّصتين من الحكومة (وهما جمعية الحقوقيين الإماراتيين وجمعية المعلمين).<sup>4</sup> وأبقت حكومة الإمارات العربية المتحدة على ضحايا تلك المحاكمة الجماعية في السجن لما يزيد عن عشر سنوات، واستمرت في تمديد احتجازهم تعسفيًا بعد انتهاء مدد أحكام السجن الصادرة ضدهم، وذلك بموجب قانون لمكافحة الإرهاب ينص على أنه يجوز احتجاز من يتبنى "الفكر المتطرف أو الإرهابي" إلى أجل غير مُسمى حيث يخضع لبرامج "المناصحة لمكافحة الفكر المتطرف".<sup>5</sup> وبموجب قانون الإمارات العربية المتحدة، ليس من حق الذين يُحتجزون على هذا النحو أن يكونوا حاضرين، أو أن يحضر ممثلون لهم، في جلسات المحكمة التي تحدد إدانتهم بتهمة تبني "الفكر المتطرف"، وليس لهم الحق أيضًا في الطعن في قرار المحكمة.<sup>6</sup> وفي وقت نشر التقرير الحالي، كان 60 شخصًا من المتهمين في قضية "الإمارات 94" لا يزالون في السجن، ومنهم 51 شخصًا أمّوا مدد الأحكام الصادرة ضدهم.

وكان من شأن الأثر الترهيبى للمحاكمة في قضية "الإمارات 94"، بالإضافة إلى حل مجلس إدارة جمعية الحقوقيين، وقيام الحكومة بتعيين أعضاء آخرين في المجلس بدلاً من الأعضاء الأصليين،<sup>7</sup> أن يؤدي إلى إغلاق الحيز المتاح أمام أنشطة حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة بشكل كامل تقريبًا، حيث كان اثنان من الرؤساء السابقين لجمعية الحقوقيين، وهما المدافعان عن حقوق الإنسان محمد الركن ومحمد المنصوري، من بين الأصوات الأكثر نشاطًا في الدفاع عن حقوق الإنسان في البلاد. كما ألغيت الأنشطة والنقاشات العامة من جراء حملة القمع ضد الموقعين على عريضة مارس/آذار 2011 المطالبة بالديمقراطية، حيث كان مصير 36 من الموقعين هو الانضمام إلى المتهمين في "قضية الإمارات 94".

ووسط هذا المناخ، كان آخر إماراتي مدافع عن حقوق الإنسان يمارس نشاطه علانيةً في البلاد هو أحمد منصور. وفي مارس/آذار 2017، قبضت الحكومة الإماراتية على أحمد منصور بتهمة "نشر معلومات مغلوطة والترويج لأفكار مغرصة".<sup>8</sup> وبعد قضاء ما يزيد عن عام رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة، حكمت عليه محكمة إماراتية، في مايو/أيار 2018، بالسجن 10 سنوات لإدانتته بتهمة نشر "معلومات مغلوطة وإشاعات وأخبار كاذبة" عن دولة الإمارات العربية المتحدة، "من شأنها الإضرار بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي".<sup>9</sup> وعلى مدى السنوات الست الماضية، احتجزت السلطات الإماراتية أحمد

<sup>4</sup> منظمة العفو الدولية، لا توجد حرية هنا: إسكات المعارضة في الإمارات العربية المتحدة، (رقم الوثيقة: MDE 25/018/2014)، 18 نوفمبر/5 تشرين الثاني 2014، <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/0018/2014/ar>

<sup>5</sup> منظمة العفو الدولية، "الإمارات العربية المتحدة: يجب الإفراج فورًا عن المعارضين المحتجزين تعسفيًا بعد قضاء محكوميتهم"، 30 مايو/أيار 2022، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/05/uae-dissidents-arbitrarily-detained-beyond-their-sentence-must-be-immediately-released>

<sup>6</sup> الإمارات العربية المتحدة، قانون اتحادي رقم (7) لسنة 2014 في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية، المادة 40.

<sup>7</sup> ناشيونال (National)، "Jurist Association council to be dissolved"، "حل مجلس إدارة جمعية الحقوقيين"، 22 ديسمبر/كانون الأول 2013. (غير متوفر باللغة العربية). <https://www.thenationalnews.com/uae/jurist-association-council-to-be-dissolved-1.300423>

<sup>8</sup> وكالة أنباء الإمارات- وام، "نيابة جرائم تقنية المعلومات تأمر بحبس متهم بنشر معلومات مغرصة والترويج لأفكار مغلوطة"، 2 مارس/آذار 2017، <http://web.archive.org/web/20170320195033/http://wam.ae/ar/details/1395302604085>، منظمة العفو الدولية، "الإمارات العربية المتحدة: معلومات إضافية: مدافع عن حقوق الإنسان رهن الاعتقال في مكان مجهول" (رقم الوثيقة: MDE 25/5923/2017)، 21 مارس/آذار 2017، <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/5923/2017/ar>

<sup>9</sup> جُلف نيوز (Gulf News)، "Man gets 10 years jail for defaming UAE through social media"، "الحكم على شخص بالسجن 10 سنوات بتهمة تشويه سمعة الإمارات العربية المتحدة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي"، 30 مايو/أيار 2018، (غير متوفر باللغة العربية). <https://gulfnews.com/uae/crime/man-gets-10-years-jail-for-defaming-uae-through-social-media-1.2229192>، منظمة العفو الدولية، "الحكم على الناشط أحمد منصور 10 [سنوات] بسبب تعليقات له على مواقع التواصل الاجتماعي"، 31 مايو/أيار 2018، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/05/uae-activist-ahmed-mansoor-sentenced-to-10-years-in-prison->

منصور رهن الحبس الانفرادي، دون السماح له بالاطلاع على الكتب، أو مشاهدة التلفزيون أو سماع الراديو. ومنذ ديسمبر/كانون الأول 2017، حُرِمَ من وجود سرير أو أغطية أو وسادة في زنزانه، وكذلك من معظم مواد التنظيف والنظافة الشخصية. وتُعتبر هذه الإجراءات، مجتمعةً، بمثابة نوع من المعاملة السيئة واللاإنسانية والمُهينة، وقد ترقى إلى مستوى التعذيب.<sup>10</sup>

وفي الوقت الراهن، يُحتجز خلف القضبان ما لا يقل عن 26 إماراتياً يُعتبرون من سجناء الرأي،<sup>11</sup> وهناك ما لا يقل عن 62 مواطناً إماراتياً محتجزين تعسفيًا في السجون من جراء محاكمات جائرة على تهم ذات دوافع سياسية، بما في ذلك المحاكمة الجماعية في قضية "الإمارات 94". وبالنظر إلى تعداد المواطنين الإماراتيين، وهو أدنى قليلاً من 1,2 مليون نسمة ويمثل أقل من 12 بالمائة من مجموع السكان في البلاد، وفقاً لأرقام الأمم المتحدة،<sup>12</sup> فإن أعداد المحتجزين تلك لها تأثير كبير في ردع الناس عن ممارسة الحقوق السياسية والمدنية.

وبالإضافة إلى ذلك، شنت السلطات الإماراتية، منذ بدء المحاكمة في قضية "الإمارات 94"، عمليات انتقامية ضد أهالي سبعة، على الأقل، من المتهمين في القضية من خلال أساليب شتى، من بينها التجريد من الجنسية؛ والتهديد بالقبض؛ والقبض الفعلي ثم الإحالة للمحاكمة والإدانة وصدور أحكام بالسجن؛ والحرمان من الاتصال مع الأقارب المسجونين؛ والتهديد بفقْدان الوظائف الحكومية؛ وقرارات المنع من السفر.<sup>13</sup> وكانت الأعمال الانتقامية تأتي بعد تحدُّث أفراد العائلات المعنية جهاراً عن ذويهم المسجونين، وفي الحالات التي انطوت على تهديدات بالقبض والفصل من الوظائف، كانت هذه الأعمال وسيلةً لمنعهم من الحديث علانيةً في المقام الأول. فعلى سبيل المثال، أسقطت حكومة الإمارات العربية المتحدة بشكل غير مشروع الجنسية الإماراتية عن جميع أفراد أسرة عبد السلام المرزوقي، المسجون في قضية "الإمارات 94"، ومن ثم أصبحوا بلا جنسية. وكانت الأسرة قد تحدّث علناً من خارج البلاد عن سجنه.<sup>14</sup>

كما قطعت السلطات جميع الاتصالات الهاتفية بين محمد الصديق، السجين في قضية "الإمارات 94"، وأسرته، بعد أن أصبحت ابنته، الراحلة آلاء الصديق، أحد الأصوات النشيطة في الحديث عن حقوق الإنسان في الإمارات من مقر إقامتها في بريطانيا. وفرضت الحكومة الإماراتية أيضاً قراراً بالمنع من السفر على زوجة أحمد الشبيبة النعيمي وجميع أبنائه، وهو أحد المتهمين في قضية "الإمارات 94"، وأدين وحُكم عليه غيابياً بالسجن لمدة 15 سنة. وكان أحد أبناء أحمد الشبيبة النعيمي، ويدعى محمد، يعاني من الشلل الدماغي، ويحتاج إلى الرعاية من أسرته، ولكنه لم يتمكن من اللحاق بهم في الخارج. وتوفي محمد في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 دون أن يتمكن من رؤية والده لما يقرب من 10 سنوات، ودون أن يكون بصحبة أفراد أسرته طيلة سبع سنوات.<sup>15</sup>

### وتطالب منظمة العفو الدولية سلطات الإمارات العربية المتحدة بما يلي:

- الإفراج عن جميع سجناء الرأي وغيرهم من المسجونين بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير أو حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، أو الاثنين معاً، والذين ما كان ينبغي أن يُسجنوا أصلاً. ومن شأن الإفراج عنهم قبل انعقاد مؤتمر كوب 28 أن يكون بمثابة رسالة واضحة مؤداها أن الحكومة الإماراتية جادة في إجراء حوار حر مع المجتمع المدني، حسبما تدعي.

[/for-social-media-posts](#)

<sup>10</sup> منظمة العفو الدولية، الإمارات العربية المتحدة: استهداف المهاجرين على أساس عنصري وسجن المعارضين (رقم الوثيقة: MDE 25/5983/2022)، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2022، <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/5983/2022/ar>، الفقرة 27؛ هيومن رايتس ووتش، التنكيل بأحمد منصور: هكذا تُسكت الإمارات العربية المتحدة الناشط الحقوقي الأشهر بها، 27 يناير/كانون الثاني 2021، <https://www.hrw.org/ar/report/2021/01/27/377645>

<sup>11</sup> سجين الرأي، حسب تعريف منظمة العفو الدولية، هو الشخص الذي يُحرم من حريته دونما سبب سوى معتقداته النابعة من ضميره، أو لأسباب تنطوي على التمييز المجهف، دون أن يكون قد استخدم العنف أو دعا إلى العنف أو الكراهية.  
<sup>12</sup> الأمم المتحدة، قسم السكان، "International Migrant Stock"، "أعداد المهاجرين الدوليين"، بيانات "الإجمالي، والوجهة"، الجدولان 1 و2، <https://www.un.org/development/desa/pd/content/international-migrant-stock> (تاريخ الاطلاع: 7 مايو/أيار 2023)، (غير متوفر باللغة العربية). ولا تقدم الإمارات العربية المتحدة بيانات عن تعداد سكانها المحليين، وتكتفي بذكر العدد الكلي للسكان، والذي يضم ملايين العمال الأجانب. انظر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، تقديرات السكان، <https://bit.ly/41bc7Nq> (تاريخ الاطلاع: 7 مايو/أيار 2023).

<sup>13</sup> منظمة العفو الدولية، لا توجد حرية هنا (سبقت الإشارة إليه)، ص.ص. 24، 38، 51؛ منظمة العفو الدولية، "الإمارات العربية المتحدة: مرور قرابة عقد على الحبس الجائر للمعارضين في قضية "الإمارات 94"، 2 يوليو/تموز 2021،

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/07/uae-nearly-a-decade-of-unjust-imprisonment-for-uae-94-dissidents>؛

منظمة العفو الدولية، "بيان مشترك: سجل الإمارات الحقوقي قبل مؤتمر كوب 28"، 1 مايو/أيار 2023، <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/6725/2023/ar>

<sup>14</sup> منظمة العفو الدولية، "الإمارات العربية المتحدة: مرور قرابة عقد على الحبس الجائر للمعارضين في قضية "الإمارات 94" (سبقت الإشارة إليه).

<sup>15</sup> منظمة العفو الدولية، "الإمارات العربية المتحدة: مرور قرابة عقد على الحبس الجائر للمعارضين في قضية "الإمارات 94" (سبقت الإشارة إليه)؛ منظمة العفو الدولية، "بيان مشترك: سجل الإمارات الحقوقي قبل مؤتمر كوب 28 (سبقت الإشارة إليه)؛ متاً لحقوق الإنسان، "منع ابن معارض إماراتي يعاني من الشلل من السفر والاجتماع بعائلته"، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2021،

<https://www.menarights.org/ar/caseprofile/mn-abn-mard-amaraty-yany-mn-alshl-mn-alsf#noink>؛ أحمد النعيمي، منشور على تويتر، 26 يناير/كانون الثاني 2021، [https://twitter.com/Ahmad\\_Alshaibah/status/1354116597410115585](https://twitter.com/Ahmad_Alshaibah/status/1354116597410115585)؛ نادي الصحافة السويسري (Club suisse de la presse)، "UAE Human Rights Review at the UN: Calling for prisoners of conscience to be released" - استعراض وضع حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة في الأمم المتحدة: المطالبة بالإفراج عن سجناء الرأي"، 10 مايو/أيار 2023، (غير متوفر باللغة العربية)، <https://www.youtube.com/watch?v=USfTRdk5J4g>، الدقيقة 14:39.

ومن بين سجناء الرأي الذين ينبغي الإفراج عنهم فوراً ودون قيد أو شرط: أحمد منصور؛ وناصر بن غيث؛ ومحمد الركن؛ ومحمد المنصوري؛ وصالح الظفيري؛ وحسين الحمادي؛ وعليّ الحمادي؛ وأحمد الزعابي؛ ومحمد الصديق؛ وأحمد السويدي؛ وعيسى السويدي؛ وحسن الجابري؛ وحسين الجابري؛ وإبراهيم المرزوقي؛ وشاهين الحوسني؛ وهادف العويس؛ وسلطان القاسمي؛ وخالد النعيمي؛ ونجيب الأميري؛ وعبد الله الهاجري؛ وفهد الهاجري؛ وخليفة النعيمي؛ وعبد الرحمن الحديدي؛ ومحمد العبدولي؛ وسيف العجلة؛ وسالم الشحي.

## الحيز المدني: قوانين وممارسات تقمع حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي

تفرض قوانين الإمارات العربية المتحدة قيوداً مشددة وعقوبات على ممارسة الحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي. وهناك بنود قانونية عديدة تُجرّم انتقاد النظام السياسي والحكومة وحكام البلاد، وتفرض عقوبات على ذلك.

فموجب قانون المطبوعات والنشر، على سبيل المثال، يُعتبر مخالفاً للقانون "التعرض لشخص رئيس الدولة أو حكام الإمارات بالنقد"، ويُعاقب المخالفون بالسجن لمدة تصل إلى سنتين.<sup>16</sup> أما قانون الجرائم والعقوبات الجديد، والذي بدأ سريانه في يناير/كانون الثاني 2022، فيُجرّم كل من "سخر أو أهان أو أضر بسمعة أو هيبة أو مكانة الدولة أو إحدى سلطاتها أو مؤسساتها أو أي من قادتها المؤسسين"، ويفرض عليه عقوبة السجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات. كما يفرض القانون عقوبة السجن وجوباً لمدة لا تقل عن 15 سنة على كل من "سخر أو أهان أو أضر بسمعة أو هيبة رئيس الدولة".<sup>17</sup>

وتُعتبر العقوبات المتعلقة بممارسة الحق في حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها أشد قسوة، حيث يُعاقب بالإعدام أو بالسجن المؤبد كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو انضم أو التحق أو ساعد أو تعاون مع "أي جمعية أو هيئة أو منظمة أو تنظيم أو جماعة... تهدف أو تدعو إلى قلب نظام الحكم في الدولة... أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلم الاجتماعي".<sup>18</sup> وتطبق العقوبات نفسها على كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو انضم أو التحق أو ساعد أو تعاون مع أي منظمة أو جمعية أيًا كان شكلها "من شأن نشاطها الإخلال بأمن الدولة أو مصالحها".<sup>19</sup>

ولا ينصّ قانون الجرائم والعقوبات الحالي على حظر كل التجمعات العامة بشكل كامل، ولكنه يتضمن نصوصاً مقيدة وفضفاضة ومبهمة للغاية، ويفرض عقوبات قاسية تمنع في واقع الأمر ممارسة الحق في التجمع السلمي، حيث يُعاقب بالسجن المؤبد "كل من دعا إلى تجمهر في مكان عام... بقصد... تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح أو الإخلال بالأمن العام" حتى "ولو لم تُقبل دعوته".<sup>20</sup> وتُفرض عقوبة السجن المؤبد أيضاً على "كل مسيرة أو موكب... لذات الغرض أو ذات النتيجة" (أي "تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو الإخلال بالأمن العام").<sup>21</sup> ويُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من اشترك أو بقي "في تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل في مكان عام" إذا "كان من شأنه الإخلال بالأمن العام" وذلك بعد صدور "أمر من أحد رجال السلطة بالتفرق والانصراف".<sup>22</sup> وتزداد العقوبة إلى السجن وجوباً لمدة خمس سنوات "إذا ترتب على التجمهر... تعطيل الإنتاج... أو تعطيل حركة المرور".<sup>23</sup>

وقد لعب الرئيس الإماراتي المُعيّن لمؤتمر كوب 28، سلطان الجابر، دوراً في فرض القوانين المناهضة لحرية التعبير في الماضي، عندما تولى في الفترة من عام 2015 إلى عام 2020 منصب رئيس المجلس الوطني للإعلام.<sup>24</sup> وكان المجلس الوطني للإعلام (الذي حل محله في عام 2021 مكتب تنظيم الإعلام، وهو تابع لوزارة الثقافة) مسؤولاً عن الرقابة على محتوى جميع وسائل الإعلام في البلاد، وفقاً لمعايير مُبهمة وفضفاضة، مثل مراعاة "القيم الدينية والثقافية والاجتماعية السائدة في الدولة"، "بما ينسجم مع السياسة العامة للدولة وتوجهات الحكومة".<sup>25</sup>

<sup>16</sup> الإمارات العربية المتحدة، قانون اتحادي رقم (15) لسنة 1980 في شأن المطبوعات والنشر، المادتان 70، و89.  
<sup>17</sup> الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 بإصدار قانون الجرائم والعقوبات، المادتان 184، و183.  
<sup>18</sup> الإمارات العربية المتحدة، قانون الجرائم والعقوبات (سبقت الإشارة إليه)، المادة 188.  
<sup>19</sup> الإمارات العربية المتحدة، قانون الجرائم والعقوبات (سبقت الإشارة إليه)، المادة 190.  
<sup>20</sup> الإمارات العربية المتحدة، قانون الجرائم والعقوبات (سبقت الإشارة إليه)، المادة 212.  
<sup>21</sup> الإمارات العربية المتحدة، قانون الجرائم والعقوبات (سبقت الإشارة إليه)، المادة 214.  
<sup>22</sup> الإمارات العربية المتحدة، قانون الجرائم والعقوبات (سبقت الإشارة إليه)، المادة 210، الفقرة 1.  
<sup>23</sup> الإمارات العربية المتحدة، قانون الجرائم والعقوبات (سبقت الإشارة إليه)، المادة 210، الفقرة 3.  
<sup>24</sup> صفحة سلطان الجابر على موقع لينكد إن (LinkedIn)، <https://www.linkedin.com/in/dr-sultan-al-jaber/>، (تاريخ الاطلاع: 12 إبريل/نيسان 2023).

<sup>25</sup> الإمارات العربية المتحدة، قانون اتحادي رقم (11) لسنة 2016 في شأن تنظيم واختصاصات المجلس الوطني للإعلام، المادتان 2، و10؛ الإمارات العربية المتحدة، مجلس الوزراء، محمد بن راشد يصدر قراراً بتنظيم المحتوى الإعلامي، مُحدّث، <https://uaecabinet.ae/ar/details/news/mohammed-bin-rashid-issues-decision-organizing-media-content>. ولا يزال مكتب تنظيم الإعلام يعمل بوصفه الهيئة الحكومية للرقابة، حيث حظر، على سبيل المثال، فيلمًا للأطفال من إنتاج أجنبي، في يونيو/حزيران 2022، لأنه تضمن قبلة بين شخصين من الجنس نفسه. ناشيونال (National)، "UAE establishes new regulatory body to govern the media"، الإمارات العربية المتحدة تُنشئ هيئة تنظيمية جديدة للإشراف على الإعلام"، 22 يونيو/حزيران 2021، (غير متوفر باللغة العربية). <https://www.thenationalnews.com/uae/government/uae-establishes-new-regulatory-body-to-govern-the-media-1.1246841>؛ مكتب تنظيم الإعلام، منشور على موقع تويتر، (غير متوفر باللغة العربية).

وتولى المجلس الوطني للإعلام سلطة حظر "طباعة أو تداول أو إدخال أي مطبوع للدولة إلا بعد صدور قرار بالموافقة على منح إذن للمحتوى الإعلامي له". وبالمثل، كان يجوز للمجلس حظر استخدام أي موقع إلكتروني على الإنترنت داخل البلاد.<sup>26</sup> وقد عُرف سلطان الجابر، في سياق دوره في المجلس الوطني للإعلام، بممارسة رقابة صارمة على وسائل الإعلام المحلية والدولية داخل الإمارات العربية المتحدة.<sup>27</sup> ففي يوليو/تموز 2017، على سبيل المثال، قامت إحدى هيئات تنظيم الإعلام في دبي، والخاضعة بموجب القانون لسلطة المجلس الوطني للإعلام، بحظر النسخ المطبوعة والإلكترونية من مجلة أريبيان بزنس لأنها نشرت تقريراً عن فشل مشروعات عقارية في وقت كان يشهد تعثر اقتصاد البلاد.<sup>28</sup> ويثير دور سلطان الجابر كرئيس لهيئة للرقابة مخاوف بشأن تعامل الإمارات العربية المتحدة مع وسائل الإعلام خلال مؤتمر كوب 28، وبشأن ما إذا كانت حرية التعبير سوف تُحترم.

وحتى الوقت الحالي في عام 2023، لم تكن الإشارات إيجابية بخصوص الحق في حرية التعبير في الإمارات العربية المتحدة. ففي إبريل/نيسان 2023، وجّه ائتلاف التنبؤ بمستقبل صحي، وهو ائتلاف من منظمات دولية غير حكومية وشركات، تحذيراً للمشاركين في مؤتمر عن التغيير المناخي عُقد في أبو ظبي قائلة: "لا تنتقدوا الإسلام، أو الحكومة أو الشركات، أو الأفراد في الإمارات العربية المتحدة"، و"لا تنظموا مظاهرات"، لأن "التظاهر غير مسموح به قانوناً في الإمارات العربية المتحدة".<sup>29</sup> وبالرغم من أن هذا التحذير لم يصدر عن الحكومة، فهو يعكس الفهم الدقيق للحقيقة المتمثلة في أن قانون الإمارات العربية المتحدة يحظر انتقاد الحكومة ويفرض قيوداً مشددة على التظاهر العام.

## وتطالب منظمة العفو الدولية سلطات الإمارات العربية المتحدة بما يلي:

- إلغاء جميع البنود القانونية التي تفرض حظراً، أو قيوداً لا مبرر لها، على الحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي؛
- التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- احترام وحماية الحق في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها في مؤتمر المناخ (كوب 28) بالنسبة للمشاركين من جميع الجنسيات والآراء، حيث إن الحيز المدني المفتوح يُعد جزءاً لا يتجزأ من مؤتمرات المناخ (كوب).

## الرقابة الرقمية

لطالما عملت حكومة الإمارات العربية المتحدة على استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان بالتجسس عليهم باستخدام الوسائل الرقمية، فعلى سبيل المثال، تعرّض المدافع البارز عن حقوق الإنسان أحمد منصور، قبل أن تسجنه السلطات في مارس/آذار 2017، لهجمات إلكترونية متكررة سهلتها ائتان من شركات المرتزقة المتخصصة في برامج المراقبة، وهما شركة مجموعة إن إس أو NSO وشركة هاكينغ تيم Hacking Team.<sup>30</sup> وقد أظهر تحقيق جنائي رقمي أجرته منظمة العفو الدولية، ومنظمات أخرى أن الإمارات العربية المتحدة هي على الأرجح من المتعاملين مع شركة مجموعة إن إس أو، وهي شركة إسرائيلية تنتج واحداً من برامج الهجمات والتجسس القوية جداً، ويُعرف باسم بيغاسوس Pegasus.<sup>31</sup> ووفقاً لما ذكرته مجموعة إن إس أو فإن ترخيص استخدام برنامج بيغاسوس لا يصدر إلا من حكومات.<sup>32</sup> وقد خلص مختبر المواطن، الذي يتحرى الهجمات ببرمجيات التجسس التي تستهدف المجتمع المدني، إلى أن برنامج بيغاسوس استُخدم في عام 2020 لاختراق هاتف الناشطة الإماراتية الراحلة آلاء الصديق، وهي من المدافعات عن حقوق الإنسان، حينما كانت تعيش في المنفى في بريطانيا.<sup>33</sup> وفي مايو/أيار 2021، توصلت محكمة بريطانية وفقاً

<https://twitter.com/uaemro/status/1536251764202164224>

<sup>26</sup> الإمارات العربية المتحدة، "مجلس الوزراء، محمد بن راشد يصدر قراراً بتنظيم المحتوى الإعلامي" (سبقت الإشارة إليه).

<sup>27</sup> بلومبرغ (Bloomberg)، "إمارة نغظية تقود الجهود العالمية لمكافحة تعثر المناخ"، 25 إبريل/نيسان 2023،

<https://www.bloomberg.com/features/2022-uae-s-top-oil-executive-has-a-plan-to-fix-cop28-arabic/#xj4y7vzkq>

<sup>28</sup> أسوشيتد برس (Associated Press)، "Dubai website, magazine banned over 'false news' allegation" - "حظر مجلة وموقع إلكتروني في دبي بزعم نشر أخبار كاذبة"، 26 يوليو/تموز 2017، (غير متوفر باللغة العربية).

<http://web.archive.org/web/20210716004352/https://apnews.com/article/193003ac159b41669a27d5cec57343f4>

<sup>29</sup> فاينانشال تايمز (Financial Times)، "UAE climate event organisers warn speakers not to 'criticise corporations'"، "منظمو مؤتمر عن المناخ في الإمارات العربية يحذرون المتحدثين من انتقاد الشركات"، 2 إبريل/نيسان 2023، (غير متوفر باللغة العربية).

<https://www.ft.com/content/9ddd07b6-5d85-4b32-a0f8-d3cff4a5faca>؛ هيومن رايتس ووتش، "الإمارات: تحذير المشاركين في مؤتمر من انتقاد الحكومة"، 5 إبريل/نيسان 2023، <https://www.hrw.org/ar/news/2023/04/06/uae-conference-attendees-warned-against-criticizing-government>

<sup>30</sup> منظمة العفو الدولية، "Amnesty International uncovers new hacking campaign linked to mercenary spyware company"، "منظمة العفو الدولية تكشف النقب عن حملة قرصنة إلكترونية جديدة مرتبطة بشركة مرتزقة متخصصة في برامج التجسس"، 29 مارس/آذار 2023، (غير متوفر باللغة العربية). <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/03/new-android-hacking-campaign-linked-to-mercenary-spyware-company>

<sup>31</sup> منظمة العفو الدولية، "تسرب هائل للبيانات يكشف عن استخدام برمجيات التجسس لمجموعة إن إس أو الإسرائيلية في استهداف النشطاء والصحفيين والزعماء على مستوى العالم"، 19 يوليو/تموز 2021، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/07/the-pegasus-project>

<sup>32</sup> محكمة العدل العليا- دائرة الأسرة (High Court of Justice – Family Division)، judgment، *Re Al M (Fact-finding)*، judgment، بخصوص دعوى *Al M (تقصي الحقائق)*، الحكم، 5 مايو/أيار 2021، (غير متوفر باللغة العربية). <https://www.judiciary.uk/wp-content/uploads/2022/07/vii-Hacking-fact-Finding-judgment-5.5.2021.pdf>

<sup>33</sup> الغارديان (Guardian)، "New evidence suggests spyware used to surveil Emirati activist Alaa Al-Siddiq"، "أدلة جديدة تشير إلى استخدام برنامج تجسس لتعقب الناشطة الإماراتية آلاء الصديق"، 24 سبتمبر/أيلول 2021، (غير متوفر باللغة العربية).

لمعيار الإثبات بموجب القانون المدني ("أرجحية حدوث أمر ما") إلى أن حاكم دبي أقر استخدام برنامج بيغاسوس لاستهداف هواتف ستة أفراد في بريطانيا، من بينهم عضو في مجلس اللوردات (فيونا شاكلتون).<sup>34</sup>

وتوصل مشروع بيغاسوس، وهو تحقيق بالتعاون بين منظمة العفو الدولية وفريق من الصحفيين، إلى أن صحفيين ومحررين في عدة مطبوعات، من بينها صحيفة فاينانشيال تايمز Financial Times، ومجلة ذا إيكونوميست The Economist، وصحيفة وول ستريت جورنال Wall Street Journal، قد اختيروا للاستهداف ببرنامج بيغاسوس، بناءً على طلب الإمارات العربية المتحدة على الأرجح.<sup>35</sup> فعلى سبيل المثال، اختير المحقق الصحفي برادلي هوب، من صحيفة فاينانشيال تايمز، للاستهداف بعدما اتصل بمسؤولين إماراتيين للتعليق على تحقيق بخصوص فضيحة فساد دولية أظهر وجود صلات مالية مع نائب رئيس مجلس الوزراء الإماراتي، منصور بن زايد، وهو شقيق رئيس الإمارات العربية المتحدة محمد بن زايد.<sup>36</sup>

ولدى منظمة العفو الدولية بواحث قلق مستمر من أن الأفراد في الإمارات العربية المتحدة قد يطلون عُرضة للاستهداف ببرمجيات التجسس، ويُحتمل أن يشمل ذلك المشاركين في مؤتمر كوب 28. ففي أبريل/نيسان 2023، كشف مختبر الأمن التابع لمنظمة العفو الدولية عن حملة قرصنة جديدة ببرمجيات التجسس تُشن داخل الإمارات العربية المتحدة، ضمن دول أخرى، حيث استغلت ثغرات أمنية غير معروفة من قبل في نظام تشغيل أندرويد، الذي تنتجه شركة غوغل Google، من أجل تعقب الهواتف النقالة. وكان من شأن نوع القرصنة المُستخدمة، والمعروف باسم هجوم الثغرة غير المُكتشفة، أن يمكّن المهاجمين من اختراق حتى الهواتف المُحدّثة بالكامل، وإن كانت شركة غوغل قد استطاعت معالجة الثغرة الأمنية في تحديثاتها اللاحقة، بعدما نَبَّهها مختبر الأمن التابع لمنظمة العفو الدولية في ديسمبر/كانون الأول 2022.<sup>37</sup> وتوصل محللون للتهديدات في شركة غوغل إلى أن بعض مستخدمي نظام أندرويد في الإمارات العربية المتحدة استُهدفوا عن طريق إرسال روابط لهم في رسائل نصية، وعند الضغط عليها يتم تثبيت برنامج التجسس على هاتف المستخدم.<sup>38</sup>

وتوصل تحقيق أجرته صحيفة نيويورك تايمز New York Times إلى أن تطبيق التراسل عبر الهواتف النقالة "توتوك" (ToTok)، الصادر عام 2019، قد "استُخدم من جانب حكومة الإمارات العربية المتحدة في محاولة لتعقب جميع المحادثات والتحركات والعلاقات والمواعيد والأصوات والصور لمن حملوا التطبيق على هواتفهم". وفيما بعد، أزالنا شركتنا غوغل وأبل Apple هذا التطبيق من متجرهما على الإنترنت.<sup>39</sup>

## وتطالب منظمة العفو الدولية سلطات الإمارات العربية المتحدة بما يلي:

- الكف عن فرض رقابة على شبكات الاتصالات في البلاد، بما في ذلك السماح بالاستخدام الحر والتشغيل الكامل لجميع تطبيقات التراسل المُشفّرة قبل مؤتمر كوب 28 وخلالها وبعدها؛
- الكف عن انتهاك الحق في الخصوصية لجميع المشاركين في مؤتمر كوب 28 والمواطنين الإماراتيين والمقيمين في البلاد، بعدم الصلوع في عمليات مراقبة للأفراد بشكل سري أو خارج نطاق القانون.

## العمال الأجانب: الاحتجاز التعسفي والترحيل

وثقت منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات كيف قامت سلطات الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة من يونيو/حزيران حتى أكتوبر/تشرين الأول 2021، باعتقال ما لا يقل عن 376 من العمال الأجانب الوافدين من بلدان إفريقية بشكل تعسفي وترحيلهم، حيث استهدفتهم السلطات على أساس عنصري، في انتهاك لالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على التمييز العنصري. فقد داهمت قوات الشرطة في دبي منازل العمال في منتصف الليل، وفصلت العمال الأفارقة ذوي البشرة السوداء عن العمال الوافدين من جنوب وشرق آسيا وغيرهم من الجنسيات، واقتادتهم تحت تهديد السلاح وهم يرتدون ملابس النوم، ووضعهم في حافلات نقلتهم إلى سجن الوثبة.<sup>40</sup>

<https://www.theguardian.com/world/2021/sep/24/new-evidence-suggests-spyware-used-to-surveil-emirati-activist-alaal-siddiq>

<sup>34</sup> محكمة العدل العليا، بخصوص دعوى *AI M (تقصي الحقائق)* (سبقت الإشارة إليه)، الفقرتان 171، و174.

<sup>35</sup> الغارديان (Guardian)، "FT editor among 180 journalists identified by clients of spyware firm"، محررة فاينانشيال تايمز ضمن 180 صحفياً حدّدهم عملاء شركة لبرمجيات التجسس"، 20 يوليو/تموز 2021، (غير متوفر باللغة العربية).

<https://www.theguardian.com/world/2021/jul/18/ft-editor-roula-khalaf-among-180-journalists-targeted-nso-spyware>

<sup>36</sup> الغارديان، "محررة فاينانشيال تايمز ضمن 180 صحفياً حدّدهم عملاء" (سبقت الإشارة إليه)

<sup>37</sup> منظمة العفو الدولية، "منظمة العفو الدولية تكشف النقاب عن حملة قرصنة إلكترونية جديدة" (سبقت الإشارة إليه).

<sup>38</sup> فريق تحليل التهديدات التابع لشركة غوغل (Google Threat Analysis Group)، "0-days and n-days"، "Spyware vendors use 0-days and n-days against popular platforms"، "شركات لبرمجيات التجسس تستخدم هجمات الثغرات غير المُكتشفة والثغرات غير المُعالجة ضد منصات عامة"، (غير متوفر باللغة العربية). <https://blog.google/threat-analysis-group/spyware-vendors-use-0-days-and-n-days-against-popular-platforms>

<sup>39</sup> نيويورك تايمز (New York Times)، "It Seemed Like a Popular Chat App. It's Secretly a Spy Tool"، "يبدو أنه تطبيق عام للتراسل، ولكنه أداة للتجسس سراً"، 22 ديسمبر/كانون الأول 2019، (غير متوفر باللغة العربية).

<https://www.nytimes.com/2019/12/22/us/politics/totok-app-uae.html>

<sup>40</sup> منظمة العفو الدولية، "الإمارات العربية المتحدة: أنصفوا مئات العمال الأفارقة بعد عمليات الاحتجاز والترحيل بدوافع عنصرية"، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2021، <https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2021/10/uae-ensure-the-right-to-remedy-to-hundreds-of-african-workers-following-rationally-motivated-detentions-and-deportations>

واحتجز العمال المُرحّلون في سجن الوثبة في ظروف غير إنسانية، بما في ذلك الاكتظاظ، والحرمان من الرعاية الطبية، مع تكبير من احتجوا بالسلاسل من أيديهم وأرجلهم معًا بشكل مؤلم طيلة أيام، وظلوا محتجزين لفترات تراوحت بين عدة أسابيع وعدة شهور، دون السماح لهم بالاتصال بمحاميين أو المثول في جلسات في المحكمة. وعند الترحيل، أعادتهم سلطات الإمارات العربية المتحدة إلى بلدانهم الأصلية بعد تجريدهم من جميع متعلقاتهم، بل وحتى من وثائق الهوية الشخصية الخاصة بهم، بخلاف جوازات السفر اللازمة للعودة إلى الطائرة. وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 11 شخصًا من بين 18 من المُرحّلين، وهم ينحدرون من المنطقة الناطقة بالإنجليزية في الكاميرون وأعيدوا إلى المنطقة التي تشهد حربًا أهلية،<sup>41</sup> دون إجراء أي تقييم لما إذا كانت لديهم أسباب مؤثقة للخوف من الاضطهاد، حتى عندما أخبروا الحراس الإماراتيين أنهم يخشون من الموت أو التشريد عند إعادتهم.<sup>42</sup>

وعندما شاعت أنباء عمليات الترحيل الجماعية، أولاً عن طريق المنظمين غير الحكوميين المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، ومؤسسة إمبركات الدولية لسياسات حقوق الإنسان، ثم عن طريق مؤسسة تومسون رويترز ( Thomson Reuters Foundation)، ادّعت الإمارات العربية المتحدة أن المُرحّلين ينتمون إلى "شبيكات دعارة" إجرامية "ضالعة في الاتجار بالبشر"، وأنهم رُحّلوا بالتالي "وفقًا لإجراءات قانونية". وقد استطاعت منظمة العفو الدولية التحقق من أن جميع المُرحّلين الذين أجرت المنظمة مقابلات معهم كانوا يقيمون بشكل قانوني في البلاد، ويعملون في وظائف لدى شركات مشروعة.<sup>43</sup>

وفي سبتمبر/أيلول 2021، أصدرت الإمارات العربية المتحدة قانونًا جديدًا بشأن دخول وإقامة الأجانب، وبدأ سريانه بعد شهر. إلا إن القانون الجديد لم ينشئ آليات للحماية من عمليات الاحتجاز والترحيل التعسفيين المُحتملة مستقبلًا. وبموجب القانون الجديد، يجوز لرئيس الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ "أن يلغي في أي وقت أية تأشيرة أو تصريح إقامة قبل انتهاء مدته، وذلك لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة"، ويجوز لهذه الهيئة الاتحادية وللنائب العام الاتحادي إصدار الأمر بإبعاد أي عامل أجنبي وأفراد عائلته حتى "ولو كان حاصلًا على تأشيرة أو تصريح بالإقامة، إذا كان ذلك الإبعاد تستدعيه المصلحة العامة أو الأمن العام أو الآداب العامة"، أو إذا لم تكن لدى الأجنبي "وسيلة ظاهرة للعيش".<sup>44</sup> وهذه الصلاحية المُبهمة والفضفاضة تمنح السلطات التنفيذية السلطة التقديرية الكاملة، مما يجعل المقيمين الأجانب غير قادرين على الطعن في القرار أمام أي هيئة قانونية. كما يجوز لرئيس الهيئة الاتحادية أن يأمر بأن تكون عملية الترحيل على نفقة الأجنبي.<sup>45</sup>

## وتطالب منظمة العفو الدولية سلطات الإمارات العربية المتحدة بما يلي:

- توفير إنصاف ملائم وفعال، بما في ذلك التعويض عن الخسائر وعن المعاناة التي تكبدها مئات المواطنين الأفارقة، ممن احتجزوا تعسفيًا وحرّموا من ممتلكاتهم خلال الترحيل الجماعي في عام 2021؛
- مراجعة القوانين لتوفير الحماية من الترحيل التعسفي، بإلغاء البنود التي تمنح السلطة التنفيذية بمفردها صلاحية إنهاء الوضع القانوني السليم لأي أجنبي في أي وقت استنادًا لأسباب مُبهمة من قبيل "المصلحة العامة، والأمن العام، والآداب العامة"، وتوفير ضمانات إجرائية، بما في ذلك إمكان الطعن بصفة فردية في قرارات الترحيل، وسُبل الحصول على خدمات الترجمة المتخصصة والاستشارات القانونية، وسُبل الوصول إلى آلية للمراجعة في حالة القرارات السلبية.

<sup>41</sup> منظمة العفو الدولية، *A Turn for the Worse: Violence and Human Rights Violations in Anglophone Cameroon*، التحول إلى *الأسوأ: العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة الناطقة بالإنجليزية في الكاميرون* (رقم الوثيقة: AFR 17/8481/2018)، 12 يونيو/حزيران 2018، (غير متوفر باللغة العربية). <https://www.amnesty.org/en/documents/af17/8481/2018/en>؛ منظمة العفو الدولية، "Cameroon: Witness testimony and satellite images reveal the scale of devastation in Anglophone regions"، *الكاميرون: شهادات شهود وصور بالأقمار الاصطناعية تكشف حجم الدمار في المناطق الناطقة بالإنجليزية*، 28 يوليو/تموز 2021، (غير متوفر باللغة العربية). <https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2021/07/cameroon-satellite-images-reveal-devastation-in-anglophone-regions/>؛ هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)، *World Report 2023: Cameroon Events*، 13 يناير/كانون الثاني 2023، (غير متوفر باللغة العربية). <https://www.hrw.org/world-report/2023/country-chapters/cameroon>

<sup>42</sup> منظمة العفو الدولية، "الإمارات العربية المتحدة: عمليات احتجاز وترحيل تعسفي جماعي لأفراد أفارقة" (رقم الوثيقة: MDE 25/4896/2021)، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2021، <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/4896/2021/ar>؛

<sup>43</sup> منظمة العفو الدولية، "الإمارات العربية المتحدة: أنصفوا مئات العمال الأفارقة بعد عمليات الاحتجاز والترحيل بدوافع عنصرية" (سبقت الإشارة إليه)؛ رويترز، "They told us they hate Africans: Hundreds detained, deported from Abu Dhabi"، *قالوا لنا إنهم يكرهون الأفارقة*؛ احتجاز المئات وترحيلهم من أبو ظبي، 3 سبتمبر/أيلول 2021، (غير متوفر باللغة العربية).

<https://www.reuters.com/world/middle-east/they-told-us-they-hate-africans-hundreds-detained-deported-abu-dhabi-2021-09-02/>؛ المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان وإمبركات الدولية لسياسات حقوق الإنسان، "قالوا لنا إنهم يكرهون الأفارقة السود"؛ شهادات صادرة لعمال أفارقة في الإمارات سُجنوا وعُذبوا ورحّلوا إلى بلدانهم، سبتمبر/أيلول 2021،

(Rights.org)، "بكينيا وتوسلنا": الإمارات تدوس على آمال، وكرامة، وحقوق العمال المهاجرين الإفريقيين، 22 سبتمبر/أيلول 2021، (غير متوفر باللغة العربية). <https://www.migrant-rights.org/2021/09/we-cried-and-begged/>؛ منظمة ميغرانز رايتس (Migrant Rights.org)،

<sup>44</sup> الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (29) لسنة 2021 في شأن دخول وإقامة الأجانب، المادتان 10، و115. <sup>45</sup> الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (29) (سبقت الإشارة إليه)، المادة 16.

## العمال الأجانب: الافتقار إلى الحماية القانونية الكافية من استغلال العمل

يبلغ عدد العمال الأجانب وأفراد عائلاتهم أكثر من 8,7 مليون نسمة، ويشكلون حوالي 88 بالمئة من سكان الإمارات العربية المتحدة،<sup>46</sup> ولكن القانون الإماراتي لا يوفر لهم الحماية الكافية من استغلال العمل، تماشيًا مع الالتزامات القانونية الدولية للإمارات العربية المتحدة.<sup>47</sup>

ولدى الإمارات العربية المتحدة أنظمة قانونية منفصلة تنظم العمل في القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، وكذلك عمل "عمال الخدمة المساعدة". وتشمل فئة "عمال الخدمة المساعدة" عمال المنازل (أي العاملين الذين يقيمون في البيت مع صاحب العمل، ومنهم على سبيل المثال الخادمت، والمربيات، والطهاة)، بالإضافة إلى مهن أخرى مثل عمال البساتين، والسائقين الشخصيين، وعمال الزراعة.<sup>48</sup> وقد أصدرت الإمارات العربية المتحدة قوانين إدارية جديدة بأكملها بشأن "عمال الخدمة المساعدة" في عام 2017، ثم مرة أخرى في عام 2022،<sup>49</sup> كما أصدرت قانونًا إداريًا جديدًا بأكمله بشأن القطاع الخاص، وبدأ سريانه في فبراير/شباط 2022.<sup>50</sup> ولكن كما كان الحال مع قوانين العمل السابقة، فإن هذه القوانين الجديدة لا تنص على وضع حد أدنى للأجور، أو على السماح للعمال الأجانب بممارسة حقوقهم في تشكيل نقابات، أو في القيام بتحريك صناعي، بما في ذلك الإضراب عن العمل.<sup>51</sup>

ويعمل معظم الإماراتيين في القطاع الحكومي، وبموجب القانون، يحصل المواطنون الإيرانيون (ولا ينطبق ذلك على الجنسيات الأخرى) على حد أدنى للأجور (وأقل مستوى مطلق هو 3,500 درهم إماراتي (أي حوالي 1,300 يورو) شهريًا).<sup>52</sup> ووفقًا لأحدث إحصاءات رسمية، يعمل 78,2 بالمئة من المواطنين الإماراتيين في القطاع الحكومي، ويعمل 8 بالمئة فقط في القطاع الخاص، بينما يعمل 87,3 بالمئة من غير الإماراتيين في القطاع الخاص (بما في ذلك عمال المنازل).<sup>53</sup>

وعادةً ما تكون رواتب وأجور الوظائف في القطاع الحكومي أعلى بكثير من مثيلتها في وظائف القطاع الخاص.<sup>54</sup> ولا تنشر الحكومة بيانات عن هذه الفجوة في الأجور، ولكن وكالة هايس (Hays) للتوظيف، على سبيل المثال، أجرت مسحًا في عام 2020 خلص إلى أن رواتب الوظائف في القطاع الحكومي في أبو ظبي تزيد بنحو 50 بالمئة عن الوظائف المماثلة في القطاع الخاص.<sup>55</sup> وبالإضافة إلى ذلك، تدفع الحكومة للمواطنين الإماراتيين الذين يعملون في القطاع الخاص علاوات إضافية على الرواتب، تبدأ من 5,000 آلاف درهم إماراتي شهريًا (حوالي 1,240 يورو)، فضلًا عن مبلغ إضافي يبلغ 600 درهم إماراتي شهريًا (حوالي 145 يورو) لكل طفل، بحد أقصى أربعة أطفال.<sup>56</sup>

<sup>46</sup> الأمم المتحدة، قسم السكان، "أعداد المهاجرين الدوليين" (سبقت الإشارة إليه)، الجدولان 1، و2. <sup>47</sup> لم تصادق الإمارات العربية المتحدة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكنها دولة طرف، على سبيل المثال، في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة. منظمة العمل الدولية، لجنة الخبراء بشأن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات (ILO Committee of Experts on the ) Direct Request: Discrimination (Employment and Occupation)، (Application of Conventions and Recommendations Convention, 1958 (No. 111)، "طلب مباشر: اتفاقية التمييز (في مجال الاستخدام والمهنة) لعام 1958 (رقم 111)"، 2022، (غير متوفر باللغة العربية). <http://bit.ly/3BHRanq>

<sup>48</sup> الإمارات العربية المتحدة، جدول رقم (1): مهن العمالة المساعدة، الملحق بقرار مجلس الوزراء رقم (106) لسنة 2022 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2022 بشأن عمال الخدمة المساعدة. <sup>49</sup> الإمارات العربية المتحدة، القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2017 بشأن عمال الخدمة المساعدة؛ الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2022 بشأن عمال الخدمة المساعدة.

<sup>50</sup> الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل، المادتان 173، و74. <sup>51</sup> الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2022 (سبقت الإشارة إليه)، المادة 1؛ الإمارات العربية المتحدة، القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2017 (سبقت الإشارة إليه) المادة 1؛ وزارة الخارجية الأمريكية (US Department of State)، 2022 *Country Reports on Human Rights Practices*, "United Arab Emirates" entry *الإنسان*، باب "الإمارات العربية المتحدة"، القسمان 7هـ و7أ، (غير متوفر باللغة العربية). <https://www.state.gov/reports/2022-country-reports-on-human-rights-practices/united-arab-emirates> "Regulatory Framework"؛ منظمة العمل الدولية، "Governing Migrant Workers"، نوفمبر/تشرين الثاني 2019، ص. 1، و2، (غير متوفر باللغة العربية). [https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/--arabstates/--ro-beirut/documents/legaldocument/wcms\\_728267.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/--arabstates/--ro-beirut/documents/legaldocument/wcms_728267.pdf)

<sup>52</sup> جدول رقم (1) بشأن رواتب الموظفين العاملين بالوزارات والجهات الاتحادية الخاضعة لأحكام قانون الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية، الملحق بقرار مجلس الوزراء رقم (23) لسنة 2021م بشأن اعتماد جداول الرواتب في الحكومة الاتحادية. <sup>53</sup> المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، "التوزيع النسبي للمشتغلين (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية والجنس والقطاع"، <https://bit.ly/44ikAB3> (تاريخ الاطلاع: 2 مايو/أيار 2023).

<sup>54</sup> جورجيا دالير (Georgia Daleure)، *Emiratization in the UAE Labor Market: Opportunities and Challenges*، التوطن في سوق العمل في الإمارات العربية المتحدة: الفرص والتحديات، 2017، ص. 68 (غير متوفر باللغة العربية).

<sup>55</sup> ناشيونال (National)، "UAE salary guide: how much should you be earning across public and private sectors in Dubai and Abu Dhabi?"، دليل الأجور في الإمارات العربية المتحدة: كم يبلغ الراتب الذي يجب أن تحصل عليه في القطاعين الحكومي والخاص في دبي وأبوظبي؟، 30 مايو/أيار 2021، (غير متوفر باللغة العربية).

<https://www.thenationalnews.com/uae/government/uae-salary-guide-how-much-should-you-be-earning-across-public-and-private-sectors-in-dubai-and-abu-dhabi-1.1193253>

<sup>56</sup> ناشيونال (National)، "UAE announces increase in salary support for Emirati private sector workers"، "حكومة الإمارات العربية المتحدة تعلن عن زيادة في رواتب المواطنين الإماراتيين العاملين في القطاع الخاص"، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، (غير متوفر باللغة العربية). <https://www.thenationalnews.com/uae/2022/11/23/uae-announces-increase-in-salary-support-for-emirati-private-sector-workers>



كما إن ظروف العمل أكثر ملاءمة في القطاع الحكومي. فالقانون المتعلق بالقطاع الخاص يجيز للعاملين أن يكون الحد الأقصى لساعات العمل ثمانى ساعات في اليوم، أو 48 ساعة في الأسبوع، وتُحتسب ساعات العمل التي تزيد عن ذلك ساعات إضافية يستحق عليها العامل أجرًا أعلى.<sup>57</sup> إلا إن مدة ساعات العمل للعاملين في القطاع الحكومي تبلغ سبع ساعات في اليوم (من الساعة السابعة والنصف صباحًا إلى الساعة الثانية والنصف عصرًا).<sup>58</sup>

ويُعتبر عمال المنازل وغيرهم من فئة "عمال الخدمة المساعدة" عُرضة للاستغلال على وجه الخصوص بسبب طبيعة ظروفهم والأوضاع القانونية الأقل ملاءمة التي تحكم عملهم. فمع غياب شرط بالحد الأدنى للأجور، يتم الاتفاق على أجر العامل في عقد بين صاحب العمل ومكتب استقدام العمالة المساعدة.<sup>59</sup> وينص القانون الجديد على حظر التمييز بسبب "الأصل الوطني"، ولكن مع عدم وجود حد أدنى عام للأجور على المستوى الوطني ينطبق على جميع المقيمين في الإمارات العربية المتحدة، فمن المرجح أن تستمر الممارسات القائمة المتمثلة في تباين مستويات الرواتب وفقًا للجنسية.<sup>60</sup> وبموجب القانون، يجوز لصاحب العمل أن يطلب من عامل الخدمة المساعدة العمل لمدة 12 ساعة في اليوم بحد أقصى، لستة أيام في الأسبوع، وبذلك تصل ساعات العمل الأسبوعية إلى 72 ساعة، و"يجوز تشغيله في يوم راحته الأسبوعية"، وفي هذه الحالة يكون للعامل الحق في يوم راحة بديل، أو الحصول على بدل نقدي عنه بما يعادل ذلك اليوم.<sup>61</sup>

وينص القانون على أن يخضع جميع عمال الخدمة المساعدة لأحكام عقد عمل وفقًا للنموذج الصادر عن وزارة الموارد البشرية والتوطين،<sup>62</sup> ولكن الإمارات العربية المتحدة لم تنشر نموذج العقد هذا، مما يجعل من الصعب للغاية على الخبراء المستقلين الخارجيين تقييم مدى كفاية أشكال الحماية المكفولة في العقد، كما يجعل من الصعب على الأفراد في البلاد المُصدرة للعمالة، الذين يفكرون في التوجه إلى الإمارات العربية المتحدة للعمل كعمال خدمة مساعدة، أن يطلعوا مقدمًا على شروط توظيفهم.

وقد توصلت تحقيقات دولية مستقلة إلى وجود ظروف عمل تنطوي على الاستغلال وتمثل انتهاكًا لحقوق العمال في عدد من مشاريع التشييد والبنية الأساسية الكبرى في الإمارات العربية المتحدة خلال العقد الماضي. ففي تحقيق استند إلى مقابلات مع عمال أجانب عملوا في مجال التشييد والخدمات لمعرض إكسبو 2020 في دبي، توصلت منظمة إكويدم (Equidem)، وهي منظمة دولية غير حكومية معنية بحقوق العمل، إلى أن أغلب العمال الذين أجريت معهم مقابلات أبلغوا عن ممارسات عمل قسري.<sup>63</sup> وقد أعلنت الإمارات العربية المتحدة أن مدينة إكسبو دبي، التي شُيِّدت جنوبي دبي لاستضافة معرض إكسبو 2020، سوف تستضيف أعمال مؤتمر المناخ (كوب 28).<sup>64</sup> وهذا يعني أن المؤتمر المعني بالمناخ سوف يكون مرتبطًا أيضًا باستغلال العمال الأجانب في تشييد الأماكن والمرافق الأساسية ذات الصلة. وفي هذا السياق، من الضروري على المجتمع الدولي أن يبدأ في التحرك مبكرًا قبل انعقاد مؤتمر كوب 28 لضمان أنه لن يؤدي إلى ترسيخ الإفلات من العقاب عن الاستغلال الذي وقع في الماضي، ولن يتسبب في وقوع انتهاكات جديدة لحقوق العمال الأجانب.

ومن بين الأمثلة الأخرى على استغلال العمال الأجانب في مشاريع كبرى في الإمارات العربية المتحدة الممارسات خلال تشييد جزيرة السعديات، وهي جزيرة اصطناعية قرب ساحل أبو ظبي، وتُعد موفعًا لمؤسسات ثقافية مرموقة، مثل فرعي متحف اللوفر ومتحف غوغنهايم،<sup>65</sup> وكذلك الممارسات خلال تشييد حرم الفرع الإماراتي لجامعة نيويورك (جامعة نيويورك أبو ظبي، وتقع على جزيرة السعديات أيضًا). وكان تشييد حرم جامعة نيويورك أبو ظبي، في الفترة من عام 2007 إلى

<sup>57</sup> الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (33) لسنة 2021، المادة 117؛ مورغان، لويس وبوكيوس إل إل بي (Morgan, Lewis & Bockius LLP)، "United Arab Emirates", *Labour & Employment 2022*, العمل والتوظيف في عام 2022، "الإمارات العربية المتحدة، ص. 7، (غير متوفر باللغة العربية). <https://www.morganlewis.com/-/media/files/special-topics/gtdt/2022/getting-the-deal-through-labour-employment-2022-uae.pdf?rev=dc76114c1e1e44c4a3f09c9ea0404389>

<sup>58</sup> الإمارات العربية المتحدة، قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2018 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية، المادة 1116.

<sup>59</sup> الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2022 (سبقت الإشارة إليه)، المادة 16(ب).

<sup>60</sup> الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2022 (سبقت الإشارة إليه)، المادة 44(أ)؛ منظمة ميغراتنس رايتس (Migrant-Rights.org)، "Critical protection gaps remain in UAE's new domestic worker law"، "فجوات الحماية الكبيرة لا تزال قائمة في القانون الجديد بشأن عمال المنازل في الإمارات العربية المتحدة"، 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، (غير متوفر باللغة العربية). <https://www.migrant-rights.org/2022/11/critical-protection-gaps-remain-in-uaes-new-domestic-worker-law/>؛ إدارة التوظيف الفلبينية في الخارج (Philippine Overseas Employment Administration)، Guidelines on the Resumption of the Deployment of Domestic Workers to the United Arab Emirates، مبادئ توجيهية بشأن استئناف إرسال العمال المنزليين إلى الإمارات العربية المتحدة، 10 مارس/أذار 2021، (غير متوفر باللغة العربية). <https://www.polodubaiportal.org/wp-content/uploads/2021/03/MC-06-2021-Resumption-of-Deployment-of-DWs-to-UAE.pdf>؛ وزارة الخارجية الهنديّة إدارة التوظيف في الخارج (Ministry of External Affairs – Overseas Employment Division)، "Minimum Wages and Allowances for Notified Countries in eMigrate System"، قاعدة بيانات إلكترونية للمهاجرين، "الحد الأدنى للأجور والمخصصات للبلاد المذكورة في النظام الإلكتروني للمهاجرين"، (غير متوفر باللغة العربية)

<sup>61</sup> الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2022 (سبقت الإشارة إليه)، المادة 9.

<sup>62</sup> الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2022 (سبقت الإشارة إليه)، المادة 17، 27.

<sup>63</sup> إكويدم (Equidem)، مكشوف: التمييز وممارسات العمل الجبري في إكسبو 2020 دبي، فبراير/شباط 2022، <https://www.equidem.org/reports/exposed>

<sup>64</sup> وكالة أنباء الإمارات- وام، "رئيس الدولة يوجه باستضافة مؤتمر الأطراف /كوب 28/ في "مدينة إكسبو دبي"، 22 يونيو/حزيران 2022، <https://wam.ae/ar/details/1395303059701>

<sup>65</sup> هيومن رايتس ووتش، "جزيرة السعادة": استغلال العمال المهاجرين في جزيرة السعديات بأبو ظبي، 19 مايو/أيار 2009، <https://www.hrw.org/ar/report/2009/05/19/255915>

عام 2014، الذي تولته شركة مُبادلة للاستثمار المملوكة للدولة، "ينطوي، على الأرجح، على العمل القسري"، وفقاً لهيئة تحقيق داخلي شكّلتها الجامعة.<sup>66</sup> ويُذكر أن شركة مُبادلة للاستثمار وشركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) هما اثنتان من ثلاث شركات (والشركة الثالثة مملوكة للدولة أيضاً) تمتلك أسهم شركة مصدر لطاقة المستقبل، وهي شركة إماراتية للطاقة المتجددة تملكها الدولة، ويتولى رئاستها سلطان الجابر، الرئيس المُعيّن لمؤتمر كوب 28.<sup>67</sup>

## وتطالب منظمة العفو الدولية سلطات الإمارات العربية المتحدة بما يلي:

- مراجعة قوانين العمل لوضع حد أدنى للأجور أو المرتبات ينطبق على جميع العمال، بغض النظر عن جنسياتهم، والإقرار بحقوقهم في تكوين نقابات وفي الإضراب عن العمل، بغض النظر عن وضعهم؛
- إجراء تحقيق عام يتسم بالشفافية في انتهاكات حقوق العمال الأجانب خلال تشييد مرافق البنية الأساسية لمعرض إكسبو 2020، وتوفير إنصاف ملائم وفعّال للعمال الذين تعرّضوا للاستغلال خلال تشييد هذا المشروع؛
- التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- الالتزام علناً، قبل إجراء الإصلاحات القانونية اللازمة، بضمان حصول جميع العاملين الذين يدعمون مؤتمر كوب 28 على حد أدنى ملائم للأجور، وعدم تعرضهم للعمل لساعات طويلة بشكل ينطوي على الاستغلال أو غير ذلك من ظروف العمل المسيئة، تماشيًا مع التزامات الإمارات العربية المتحدة بموجب اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 81 بشأن تفتيش العمل.

## حقوق المرأة

تُبقي الإمارات العربية المتحدة على عدد من البنود القانونية التي تنطوي على التمييز المجحف، حيث تضع المرأة في مرتبة غير متساوية مع الرجل، وتسهم في تعزيز التمييز وعدم المساواة بسبب النوع الاجتماعي. وبالرغم من أن الإمارات دولة طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن حكومة الإمارات تُبقي على تحقُّط مفاده أنها "لا تعتبر نفسها مُلزَمة" بأحكام المادة 15(2) بشأن المساواة القانونية بين الرجل والمرأة بموجب القانون المدني، لأنها "تعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية"، وخاصة فيما يتعلق "بأحكام الميراث"، وإكساب الجنسية، و"الولاية القانونية، والشهادة، وصفة التعاقد الشرعية".<sup>68</sup> وقد خلصت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التي تتولى تفسير أحكام الاتفاقية ومراقبة الالتزام بها، إلى أن تحفظات الإمارات العربية المتحدة "تعارض مع مضمون الاتفاقية وغرضها".<sup>69</sup>

ومنذ عام 2020، طبّقت الإمارات العربية المتحدة قانون الأحوال الشخصية على المواطنين الإماراتيين المسلمين، بينما سمحت للمواطنين غير المسلمين بأن يتبعوا الأحكام الخاصة بديانتهن. ويُسمح للأجانب باتباع قوانين بلدانهم الأصلية في مسائل الأحوال الشخصية (مثل الزواج، والطلاق، والميراث، وحضانة الأطفال).<sup>70</sup> وطبقاً لقانون الأحوال الشخصية المحلي، الذي ينطبق على نساء الإمارات المسلمات، فإن "حقوق الزوج على زوجته" تشمل "الإشراف على البيت" و"أي حقوق أخرى مقررّة شرعاً".<sup>71</sup> وينص القانون أيضاً على أن الزوج غير مُلزم بالإنفاق على زوجته "إذا منعت نفسها من الزوج أو امتنعت عن الرجوع إلى بيت الزوجية الشرعي دون عُذر شرعي"، أو إذا منعت الزوج من الدخول إلى بيت الزوجية دون عُذر شرعي، أو "إذا امتنعت عن السفر مع زوجها دون عُذر شرعي"<sup>72</sup> كما جعل القانون خروج الزوجة من البيت مشروطاً، وفقاً لحكم من أحد القضاة بموجب الشريعة الإسلامية، حيث نصّ على أنه "لا يُعتبر إخلالاً بالطاعة الواجبة خروج الزوجة من البيت بحكم الشرع أو العرف أو بمقتضى الضرورة، وفقاً للقوانين والنظم والأعراف، وعلى القاضي مراعاة مصلحة الأسرة في كل ذلك".<sup>73</sup>

وينطوي القانون الإماراتي على التمييز بسبب النوع الاجتماعي فيما يتعلق بمسألة اكتساب الجنسية، حيث إن جميع الأطفال المولودين لأب إماراتي يكتسبون الجنسية الإماراتية من لحظة الولادة، أما الأطفال المولودون لأم إماراتية، ولكن

<sup>66</sup> الائتلاف من أجل عمل عادل (Coalition for Fair Labor)، *Forced Labor at NYU Abu Dhabi: Compliance and the Cosmopolitan University*، العمل القسري في جامعة نيويورك أبو ظبي: الامتثال والجامعة العالمية، مايو/أيار 2018، تقرير محفوظ لدى منظمة العفو الدولية، الصفحات 7، 8، و11، و39. (غير متوفر باللغة العربية).

<sup>67</sup> مصدر، "حول مصدر"، <https://masdar.ae/ar/About-Us/Management/About-Masdar> (تاريخ الاطلاع: أبريل/نيسان 2023)؛

كريستيان كوتيس أولريتشسن (Kristian Coates Ulrichsen)، *The United Arab Emirates: Power, Politics, and Policymaking*، الإمارات العربية المتحدة: النفوذ، والسياسات، وصناعة السياسات، 207، ص. 104 (غير متوفر باللغة العربية)؛ صفحة سلطان الجابر على موقع لينكد إن (LinkedIn) (سبقت الإشارة إليه).

<sup>68</sup> الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، "Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women"، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، (غير متوفر باللغة العربية).

<sup>69</sup> الاطلاع: 9 مايو/أيار 2023) [https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg\\_no=IV-8&chapter=4&clang=\\_en#EndDec](https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-8&chapter=4&clang=_en#EndDec) (تاريخ

اللائحة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، "الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع للإمارات العربية المتحدة"، 12 يوليو/تموز 2022. وثيقة الأمم المتحدة رقم: CEDAW/C/ARE/CO/4، الفقرة 11.

<sup>70</sup> الإمارات العربية المتحدة، قانون اتحادي رقم (28) لسنة 2005 في شأن الأحوال الشخصية، المادة 21 إلى 31 (حسب التعديل في 27 سبتمبر/أيلول 2020).

<sup>71</sup> الإمارات العربية المتحدة، قانون الأحوال الشخصية (سبقت الإشارة إليه)، المادة 56 (حسب التعديل في 29 أغسطس/آب 2019).

<sup>72</sup> الإمارات العربية المتحدة، قانون الأحوال الشخصية (سبقت الإشارة إليه)، المادة 171 إلى 471 (حسب التعديل في 29 أغسطس/آب 2019).

<sup>73</sup> الإمارات العربية المتحدة، قانون الأحوال الشخصية (سبقت الإشارة إليه)، المادة 72 (حسب التعديل في 29 أغسطس/آب 2019).

من أب غير إماراتي، فلا يحصلون على الجنسية الإماراتية إلا بموجب إذن خاص من الحكومة، وهو أمر لا يمكن تحقيقه قبل ست سنوات على الأقل من مولد الطفل.<sup>74</sup>

وفي 4 مارس/آذار 2018، اختطف أفراد من قوات الأمن الإماراتية والهندية ابنة بالغة من بنات رئيس وزراء الإمارات العربية المتحدة وحاكم دبي، محمد بن راشد، من على متن زورق في المياه الدولية، وأعادوها قسراً إلى دبي. وكانت لطيفة محمد بن راشد آل مكتوم قد حاولت الفرار من دبي بعدما سجلت مقطع فيديو ونشرت على الإنترنت، واتهمت فيه والدها بأنه يتحكم بشكل مسيئ في حياتها وحياة شقيقتها الكبرى شمسة.<sup>75</sup>

## وتطالب منظمة العفو الدولية سلطات الإمارات العربية المتحدة بما يلي:

- سحب تحفظات الإمارات العربية المتحدة علي المبدأ الأساسي في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهو المساواة بين المرأة والرجل أمام القانون؛
- جعل قوانين الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بالأحوال الشخصية والجنسية متماشية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون.

## الحقوق الجنسية

تحتفظ الإمارات العربية المتحدة بقوانين تنتهك حق البالغين المتراضين في أن يقرروا بحرية طبيعة ممارساتهم الجنسية. وعندما بدأ سريان قانون الجرائم والعقوبات الجديد، في مطلع عام 2022، أعاد ترسيخ التجريم المفروض منذ أمد طويل على العلاقات الجنسية بين أفراد من الجنس نفسه وعلى العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج بين البالغين بالتراضي، وهو التجريم الذي كان قد ألغي لفترة وجيزة في أواخر عام 2020<sup>76</sup> وتجزير النسخة الحالية من القانون فرض عقوبة السجن لمدة تتراوح بين ستة شهور وثلاث سنوات على "كل من واقع أنثى أو لاط بذكر أتم (18) الثامنة عشر من عمره برضاه، ويُعاقب بذات العقوبة من قبل ذلك على نفسه" (أي أن العقوبة تطال الطرفين المشاركين بالتراضي في الفعل الجنسي، سواء "المواقعة" أو اللواط).<sup>77</sup> ولكن، فيما يُعد تغييراً عن النسخ السابقة من القانون، نص القانون الجديد على أن الدعوى الجزائية لا تُقام إلا "بناءً على شكوى من الزوج أو الولي".<sup>78</sup> ومن ثم، فالأرجح أن يُستخدم هذا القانون ضد النساء أو الأفراد من مجتمع الميم ممن ترفض عائلاتهم اختياراتهم لشركائهم في العلاقة الجنسية.

وبالإضافة إلى ذلك، يوجد عدد من البنود القانونية التي تجيز فرض عقوبة السجن على مرتكبي جرائم مُبهمة ومُعرّفة بشكل فضفاض تتعلق بالسلوك الشخصي، من قبيل "من أتى... قولاً أو فعلاً" يُعتبر "فاضحاً مُخلّاً بالحياء"، أو "من شأنه أن يُخل بالأداب العامة"، و"من حرّض ذكراً أو أنثى أو استدرجه أو أغواه بأية وسيلة على ارتكاب الفجور أو الدعارة".<sup>79</sup>

## وتطالب منظمة العفو الدولية سلطات الإمارات العربية المتحدة بما يلي:

- إلغاء جميع بنود القانون التي تؤدي، سواء بشكل صريح أو من خلال مصطلحات مُبهمة وفضفاضة وغير مُحددة قانوناً، إلى تجريم السلوك الجنسي بالتراضي بين البالغين.

## السياسات بشأن التغير المناخي

تُعد خطط الإمارات العربية المتحدة لتخفيض الانبعاثات غير كافية على الإطلاق. ففي عام 2020، قدمت الحكومة نسخة مُحدّثة من خطة العمل المناخي لخفض الانبعاثات (المساهمة المحددة وطنياً)،<sup>80</sup> وشملت للمرة الأولى هدفاً لتخفيض الانبعاثات بحلول عام 2030. كما كانت الإمارات العربية المتحدة من بين الدول القليلة التي قدمت هدفاً مُعرّزاً لخفض الانبعاثات في عام 2022، بعدما طلب مؤتمر المناخ (كوب 26) من جميع الدول أن تفعل ذلك بحلول نهاية عام 2022.<sup>81</sup> إلا إن تلك الأهداف والسياسات المحلية لا تزال بعيدة عن الاتساق مع حتمية الحفاظ على متوسط الزيادة في حرارة الأرض

<sup>74</sup> الإمارات العربية المتحدة، قانون اتحادي رقم (17) لسنة 1972 في شأن الجنسية وجوازات السفر، المادة (2) (ب) (حسب التعديل في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 1975)؛ الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2017 في شأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم 17 لسنة 1972 في شأن الجنسية وجوازات السفر، المادة 10 مكرر، الفقرة 1.

<sup>75</sup> منظمة العفو الدولية، "لا تزال الشبيخة لطيفة آل مكتوم قيد الحبس بمعزل عن العالم الخارجي بعد ستة أشهر من إلقاء القبض عليها في عرض البحر"، 4 سبتمبر/أيلول 2018، <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/8977/2018/ar>؛ نيويورك (New Yorker)، "The fugitive princesses of Dubai"، "أميرة دبي الهاربة"، 1 مايو/أيار 2023. (غير متوفر باللغة العربية).

<sup>76</sup> الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 (سبقت الإشارة إليه)، المادة 409؛ الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (3) لسنة 1987 بإصدار قانون العقوبات، المادة 356 (حسب التعديل في 27 سبتمبر/أيلول 2020).

<sup>77</sup> الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 (سبقت الإشارة إليه)، المادة 409، الفقرة 1.

<sup>78</sup> الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 (سبقت الإشارة إليه)، المادة 409، الفقرة 2.

<sup>79</sup> الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 (سبقت الإشارة إليه)، المادتان 411 و417.

<sup>80</sup> بموجب اتفاقية باريس للمناخ، يتعين على جميع الدول الأطراف تقديم نسخة مُحدّثة من خطة العمل المناخي (المساهمة المحددة وطنياً) كل خمس سنوات، والمساهمة المحددة وطنياً هي عبارة عن تقرير يوضح الهدف المحدد محلياً لخفض الانبعاثات، والإجراءات التي تعتمدها كل حكومة لتتحقق ذلك الهدف وللتكيف مع آثار التغير المناخي. لمزيد من التفاصيل، انظر:

<https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement> (غير متوفر باللغة العربية).

<sup>81</sup> الإمارات العربية المتحدة، وزارة التغير المناخي والبيئة، جسر عبور نحو طموح مناخي أكبر: تحديث المساهمات المحددة وطنياً الثانية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2022، <https://unfccc.int/sites/default/files/NDC/2022-09/UpdateNDC-AR-2022.pdf>

دون مستوى 1.5 درجة مئوية. وطبقاً لحسابات متعقب العمل المناخي، فإن الأهداف والسياسات تتماشى، بدلاً من ذلك، مع مستوى من الزيادة في حرارة الأرض يصل إلى 3 درجة مئوية.<sup>82</sup>

ويرجع السبب في قصور السياسات المتبعة في الإمارات العربية المتحدة إلى أنه على الرغم من الخطط الجيدة لتوسيع الإمكانات من أجل الطاقة المتجددة، فإن الحكومة لا تزال مستمرة في التوسع في إنتاج الوقود الأحفوري واستهلاكه. ويعد التخلص بشكل سريع ومتكافئ من جميع أشكال الوقود الأحفوري أمرًا أساسيًا للحيلولة دون وصول الاحترار العالمي إلى مستويات قد تكون أكثر كارثية بالنسبة للتمتع بحقوق الإنسان.<sup>83</sup>

وفي أوائل عام 2021، ضغطت الإمارات العربية المتحدة بنجاح من أجل التراجع عن إجراءات خفض إنتاج النفط، التي كانت الدول المنتجة للنفط قد اتفقت عليها خلال جائحة كوفيد-19، وذلك بهدف الاستفادة من الانتعاش في أسواق النفط في العالم مع تخفيف قيود الإغلاق المتعلقة بالجائحة.<sup>84</sup> وتخطط الإمارات العربية المتحدة لزيادة إنتاجها من النفط والغاز بشكل كبير بحلول عام 2030<sup>85</sup> بما في ذلك من خلال شركتها المملوكة للدولة، وهي شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك)، التي تُعد خططها للتوسع في إنتاج النفط والغاز ثالث أكبر خطط على مستوى العالم.<sup>86</sup> وفي هذا السياق، فإن تصريح وزيرة التغيير المناخي والبيئة الإماراتية، خلال مؤتمر ميونخ للأمن في فبراير/شباط 2023، ومؤداه أن العالم يحتاج إلى التخلص من النفط والغاز،<sup>87</sup> يبدو منبئ الصلة بواقع السياسات والممارسات المحلية.

وفي يناير/كانون الثاني 2023، عيّنت الإمارات العربية المتحدة سلطان الجابر، الرئيس التنفيذي لشركة بترول أبو ظبي الوطنية، رئيسًا مؤقتًا لمؤتمر كوب 28. وقد أعربت منظمة العفو الدولية وكثير من منظمات المجتمع المدني عن مخاوفها بشأن هذا التعيين، مشيرةً إلى التضارب الصارخ في المصالح، وطالبت بأن يستقيل سلطان الجابر من منصبه التنفيذي في شركة بترول أبو ظبي الوطنية.<sup>88</sup> ونظرًا لعدم الاستجابة لهذا المطلب، فلا تزال المخاوف قائمة بشأن قدرة سلطان الجابر على مساندة التزام عالمي بالتخلص من جميع أشكال الوقود الأحفوري ودعم الوقود الأحفوري خلال مؤتمر كوب 28.

وخلال مؤتمر كوب 27، الذي عُقدت في مصر في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، لم تُدرج الحكومات في قرار المؤتمر دعوةً إلى الدول من أجل التخلص من جميع أشكال الوقود الأحفوري. وبدلاً من ذلك، اقتصر القرار على تكرار الدعوة الصادرة عن المؤتمر الأسبق للمناخ إلى دول العالم بأن "تسرع الجهود من أجل التخلص التدريجي من الطاقة القائمة على الفحم غير الخاضعة لتدابير خفض درجة التلوث" و"الإلغاء التدريجي للإعانات غير الفعالة للوقود الأحفوري".<sup>89</sup> وكانت مجموعة الدول العربية، بقيادة السعودية والتي تمثل الإمارات العربية المتحدة وغيرها من دول الخليج المنتجة للهيدروكربونات، ضمن الدول التي استخدمت أشد العبارات معارضةً للحاجة إلى التخلص من جميع أشكال الوقود الأحفوري.<sup>90</sup>

<sup>82</sup> متعقب العمل المناخي (Climate Action Tracker)، "UAE"، الإمارات العربية المتحدة، 5 أبريل/نيسان 2023، (غير متوفر باللغة العربية). <https://climateactiontracker.org/countries/uae/>

<sup>83</sup> منظمة العفو الدولية، "IPCC report warning that global warming will exceed 1.5°C limit must accelerate the phasing out of fossil fuels" - "يجب الإسراع بالتخلص من الوقود الأحفوري استناداً إلى تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الذي يحذر من أن الاحترار العالمي سوف يتجاوز مستوى 1.5 درجة مئوية"، (غير متوفر باللغة العربية) <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/03/ipcc-report-warning-that-global-warming-will-exceed-1-5c-limit-must-accelerate-the-phasing-out-of-fossil-fuels/>

<sup>84</sup> إس أند بي جلوبال (S&P Global)، "UAE energy minister sees diminished threat from US shale oil rivals" - "وزير الطاقة الإماراتي يرى تضاؤل التهديد من الشركات الأمريكية المنافسة المنتجة للنفط الصخري"، 19 يناير/كانون الثاني 2021، (غير متوفر باللغة العربية). <https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/natural-gas/011921-uae-energy-minister-sees-diminished-threat-from-us-shale-oil-rivals>

<sup>85</sup> بلومبيرغ (Bloomberg)، "UAE Accelerates Plan to Increase Its Oil Production Capacity" - "الإمارات العربية المتحدة تسرع خطة زيادة طاقتها الإنتاجية من النفط"، 19 سبتمبر/أيلول 2022، (غير متوفر باللغة العربية).

<https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-09-19/uae-accelerates-plan-to-increase-its-oil-production-capacity>

صفحة سلطان الجابر على موقع لينكد إن (LinkedIn) (سبقته الإشارة إليه).

<sup>86</sup> الغارديان (Guardian)، "Revealed: UAE plans huge oil and gas expansion as it hosts UN climate summit"، "الكشف عن خطط الإمارات العربية المتحدة لتوسع هائل في إنتاج النفط والغاز قبيل استضافتها لقمة الأمم المتحدة للمناخ"، 4 أبريل/نيسان 2023، (غير متوفر باللغة العربية). <https://www.theguardian.com/environment/2023/apr/04/revealed-uae-plans-huge-oil-and-gas-expansion-as-it-hosts-un-climate-summit>

<sup>87</sup> محطة بي آر 24 (BR24)، "MSC2023: Geopolitics of the Green Transition | BR24" - "مؤتمر ميونخ للأمن 2023: العناصر الجغرافية السياسية في التحول إلى الطاقة الخضراء محطة بي آر 24"، 17 فبراير/شباط 2023، (غير متوفر باللغة العربية). [https://www.youtube.com/watch?v=5BbQ\\_IRZCU8](https://www.youtube.com/watch?v=5BbQ_IRZCU8)، الدقيقة: 25:38

<sup>88</sup> منظمة العفو الدولية، "المناخ: تعيين مسؤول النفط الإماراتي لقيادة مؤتمر كوب 28 يهدد بمزيد من الفوضى المناخية"، 12 يناير/كانون الثاني 2023، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/01/climate-putting-uae-oil-chief-in-charge-of-cop28-threatens-further-climate-chaos>؛ منظمة العفو الدولية، "المناخ: خطط توسع شركة النفط الحكومية الإماراتية تُثبت أن الرئيس التنفيذي غير مؤهل لقيادة محادثات المناخ في كوب 28"، 13 فبراير/شباط 2023، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/02/climate-uae-state-oil-companys-expansion-plans-prove-its-chief-executive-is-unfit-to-lead-cop28-climate-talks>

<sup>89</sup> منظمة العفو الدولية، "مؤتمر الأطراف 27 (كوب 27): صندوق "الخسائر والأضرار" موضع ترحيب، ولكن التقاعس عن تنفيذ عملية التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري يمثل انتكاسة كبيرة"، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/11/cop27-loss-and-damage-fund-is-welcome-but-failure-to-deliver-on-phasing-out-fossil-fuels-is-a-huge-setback>

<sup>90</sup> الغارديان (Guardian)، "Getting rid of fossil fuels at a climate summit is harder than you'd think"، "التخلص من الوقود"

وفي مايو/أيار 2023، شدّد الرئيس المُعيّن لمؤتمر كوب 28، سلطان الجابر، على الحاجة إلى التخلّص من انبعاثات الوقود الأحفوري، وليس من إنتاجه، مضيّقاً أن الإمارات العربية المتحدة "سوف تشجّع القواعد التنظيمية الحكومية الذكية من أجل... جعل [تقنية] احتجاز الكربون ذات جدوى من الناحية التجارية".<sup>91</sup> ويثير هذا الأمر مخاوف من أن الإمارات العربية المتحدة سوف تستخدم رئاستها لمؤتمر المناخ من أجل ضمان استمرار شركات الوقود الأحفوري في الإنتاج، بل والتوسع، بدلاً من ترك الوقود الأحفوري في باطن الأرض، مع الاعتماد على تقنيات مثل احتجاز الكربون وتخزينه، وآليات إزالة ثاني أكسيد الكربون على نطاق واسع. فهذه التقنيات والآليات لم تثبت صحتها، أو تُعد غير فعّالة، أو تنطوي على مخاطر كبيرة على حقوق الإنسان والبيئة.<sup>92</sup> وتبيّن بيانات صادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ أن مثل هذه الآليات لا يمكن أن تسفر عن نطاق خفض الانبعاثات المطلوب بحلول عام 2030.<sup>93</sup>

وقد صرّح سلطان الجابر، بصفته رئيساً لمؤتمر كوب 28، بأن الحفاظ على متوسط ارتفاع حرارة الأرض عند المستوى المتفق عليه دولياً، وهو 1.5 درجة مئوية، هو هدف "غير قابل للتفاوض"،<sup>94</sup> إلا أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف بدون البدء الآن في خفض استخدام الوقود الأحفوري. وقد ذكرت الوكالة الدولية للطاقة أن أي نمو جديد لاستخدام الوقود الأحفوري لا يتماشى مع هدف الوصول إلى صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2050.<sup>95</sup>

## وتطالب منظمة العفو الدولية سلطات الإمارات العربية المتحدة وجميع الدول الأخرى الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ بما يلي:

- الالتزام بالبدء فوراً في التخلّص السريع من الوقود الأحفوري، وهو الأمر الذي يعني بالضرورة البدء في خفض، وليس زيادة، إنتاج الهيدروكربونات، من أجل الحفاظ على الهدف المتفق عليه دولياً بالحد من متوسط ارتفاع درجة حرارة الأرض عند مستوى 1,5 درجة مئوية.

## النزاع المسلح في اليمن وليبيا

منذ عام 2015، عندما أصبح التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مشاركاً بشكل مباشر في النزاع المسلح في اليمن، كانت قوات التحالف ضالعة في ارتكاب جرائم حرب، وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، وكان من بينها شن عشرات من الضربات الجوية غير المشروعة التي أسفرت عن قتل وجرح مدنيين وعن تدمير منازل ومستشفيات ومدارس وأسواق، وغيرها من مرافق البنية الأساسية المدنية، أو إلحاق أضرار بها، بالإضافة إلى تسليم ودعم جماعات مسلحة محلية ارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي.<sup>96</sup> ولعبت الإمارات العربية المتحدة دوراً رئيسياً في سحق الجهود الرامية إلى محاسبة أطراف النزاع في اليمن عن جرائم الحرب، بما في ذلك عن طريق الانضمام إلى السعودية في عام 2021 في شن حملة لكسب التأييد داخل مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة أسفرت عن منع تجديد ولاية مجموعة الخبراء البارزين، وهي الآلية الدولية الوحيدة للتحقيق بشأن اليمن.<sup>97</sup>

كما كانت الإمارات العربية المتحدة "إحدى أهم الجهات الداعمة" للقوات المسلحة العربية الليبية، وفقاً لما ذكرته الأمم المتحدة.<sup>98</sup> وتمارس القوات المسلحة العربية الليبية سيطرةً فعليةً على جميع مناطق شرقي ليبيا، وعلى مناطق

الأحفوري في قمة المناخ أصعب مما تتصور"، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، <https://www.theguardian.com/environment/2022/nov/17/getting-rid-fossil-fuels-at-a-climate-summit-is-harder-than-you-think-cop27-egypt> (غير متوفر باللغة العربية).

<sup>91</sup> منظمة الأرض (Earth.Org)، Promises to (Supercharge) Climate Finance"، رئيس مؤتمر كوب 28 يدعو إلى التخلّص من انبعاثات الوقود الأحفوري، وبعد "بتعزيز" التمويل بشأن المناخ، 3 مايو/أيار 2023، (غير متوفر باللغة العربية). <https://earth.org/cop28-chief-berlin>.

<sup>92</sup> انظر: مركز القانون البيئي الدولي (Center for International Environmental Law)، "Carbon Capture and Storage (CCS): Frequently asked questions"، احتجاز الكربون وتخزينه: الأسئلة الشائعة"، 26 إبريل/نيسان 2023، (غير متوفر باللغة العربية). <https://www.ciel.org/reports/carbon-capture-and-storage-frequently-asked-questions>

<sup>93</sup> الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (Independent Panel on Climate Change)، AR6 Synthesis Report, Climate Change 2023: Summary for Policymakers، "تقرير التقييم السادس، التغيّر المناخي عام 2023: ملخص لصناع القرار"، (غير متوفر باللغة العربية). [https://www.ipcc.ch/report/ar6/syr/downloads/report/IPCC\\_AR6\\_SYR\\_SPM.pdf](https://www.ipcc.ch/report/ar6/syr/downloads/report/IPCC_AR6_SYR_SPM.pdf)، ص. 28.

<sup>94</sup> ناشيونال (National)، "Dr Sultan Al Jaber says Paris Agreement goal of 1.5°C is 'non-negotiable'"، "الدكتور سلطان الجابر يقول إن هدف اتفاق باريس بالحفاظ على الاحترار العالمي عند مستوى 1.5 درجة مئوية "غير قابل للتفاوض"، 22 فبراير/شباط 2023، (غير متوفر باللغة العربية). <https://www.thenationalnews.com/climate/road-to-net-zero/2023/02/22/al-jaber-says-paris-agreement-goal-of-1-5c-is-non-negotiable>

<sup>95</sup> الوكالة الدولية للطاقة (International Energy Agency)، "Net Zero by 2050"، "صافي انبعاثات صفري بحلول 2050"، مايو/أيار 2021، (غير متوفر باللغة العربية). <https://www.iea.org/reports/net-zero-by-2050>.

<sup>96</sup> منظمة العفو الدولية، "حرب اليمن: لا نهاية تلوح في الأفق"، 24 مارس/آذار 2020. <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/09/yemen-the-forgotten-war>

<sup>97</sup> منظمة العفو الدولية، "اليمن: المملكة العربية السعودية تفرض إنهاء ولاية الآلية الدولية الوحيدة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان"، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2021، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/10/yemen-saudi-arabia-forces-an-end-to-mandate-of-only-international-mechanism-to-investigate-hr-abuses>

<sup>98</sup> فريق الخبراء المعني بالسودان التابع للأمم المتحدة، "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان"، 13 يناير/كانون الثاني 2021. وثيقة الأمم المتحدة رقم: S/2021/40، الفقرة 65.

شاسعة في جنوب ليبيا. وقد توصل فريق الخبراء المعني بليبيا التابع للأمم المتحدة إلى أن دعم الإمارات العربية المتحدة للقوات المسلحة العربية الليبية يشمل عمليات نقل للأسلحة في انتهاك للحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على جميع عمليات النقل العسكرية إلى ليبيا.<sup>99</sup> وقد وثقت منظمة العفو الدولية كيف ارتكبت جماعة لواء طارق بن زياد المسلحة، وهي من أقوى الجماعات المسلحة العاملة تحت إمرة القوات المسلحة العربية الليبية، كثيرًا من الجرائم المؤثمة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قتل المدنيين، والتهجير القسري، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، واحتجاز الرهائن، والسلب والنهب.<sup>100</sup>

### وتطالب منظمة العفو الدولية سلطات الإمارات العربية المتحدة بما يلي:

- الكف عن دعم كل الجماعات المسلحة في اليمن، المسؤولية عن انتهاكات للقانون الدولي؛
- التوقف عن مناهضة الجهود الرامية لتحقيق المحاسبة عن جرائم الحرب في اليمن، ودعم مقترح تشكيل هيئة تحقيق جنائية دولية بشأن اليمن؛
- الالتزام بالحظر الشامل الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على توريد الأسلحة إلى ليبيا، والتوقف عن توريد الأسلحة إلى جميع القوات هناك.

<sup>99</sup> فريق الخبراء المعني بليبيا التابع للأمم المتحدة، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1973 (2011)، 8 مارس/آذار 2021. وثيقة الأمم المتحدة رقم: S/2021/229، الجدول 6.

<sup>100</sup> منظمة العفو الدولية، "نحن أسياذكم": جرائم متفشية ترتكبها جماعة لواء طارق بن زياد المسلحة"، (رقم الوثيقة: MDE 19/6282/2022)، 19 ديسمبر/كانون الأول 2022.